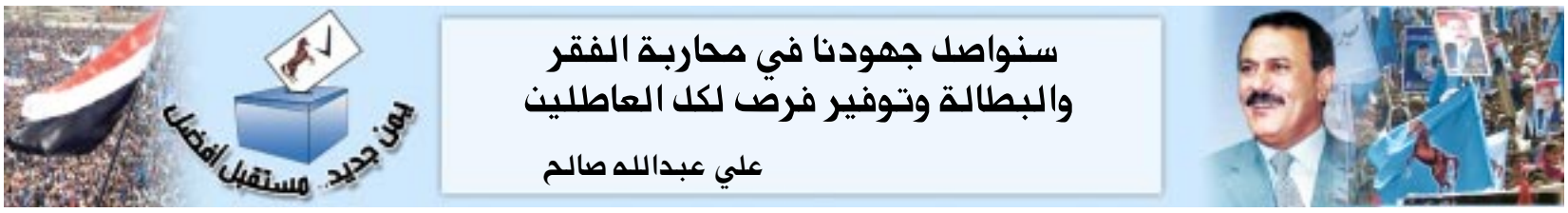

نحن نجدد العملية الديمقراطية التي تزامنت مع الوحدة اليمنية.. وهناك من لايريد الديمقراطية

كان يمكننا أن نرفض كل طلبات المعارضة ومع ذلك قدت شخصياً حوارات على مدى أشهر طويلة من أجل الوصول إلى طلبات معقولة

نحن موحدون في التنوع ومتنوعون في الوحدة

■ عقد الأخ عبدالقادر باجمال رئيس مجلس الوزراء مؤتمراً صحفياً مساء أمس بصنعاء تحدث فيه عن الشأن الانتخابي والمحاولتين التي استهدفت تفجير المنشآت النفطية في مأرب وحضرموت، والعلاقة بين اليمن ومجلس التعاون الخليجي وغيرها من القضايا الداخلية.. وهنا نورد أبرز ما جاء فيه:

● تعديلات دستورية طرحت في البرنامج الانتخابي لمرشح المؤتمر الشعبي العام من بينها انتخاب مجلس الشورى بشكل مباشر ومتساوٍ في العضوية لجميع المحافظات

إن الشعب اليمني تتسابق فيه الحركة حتى تصل إلى ذروتها في يوم الـ٢٠ من سبتمبر من أجل مجتمع ديمقراطي ومن أجل حياة كريمة ومن أجل غد أفضل ومستقبل أروع وحال أحسن، ولاشك أنكم تتابعون جميعاً كل مجريات الحياة اليمنية بتفاصيلها الكثيرة والدقيقة والمتنوعة ولاشك أيضاً أنكم تجدون في اليمن في زياراتكم من آن لآخر الكثير من التنويع والتجديد في هذا البلد الذي يسعى أن يكون مواكباً على الدوام بحركة الحياة جملةً وتفصيلاً داخلياً وخارجياً محيطاً وإقليماً وعالماً.

نحن في اليمن لسنا بطبيعة الحال إلا جزءاً من هذا العالم المحيط لكننا نعتز كثيراً بتجربتنا التي نستطيع أن نفاخر بها بأنها لها بعض الريادة ولها بعض الطليعية.. هذه الريادة والطليعية في حد ذاتها تعلمناها من أنفسنا ولم تفرض علينا من خارجها.. وهذا يعني أننا عندما نخوض تجربتنا فإننا نخوضها بأصالة جمة وبحميمية كثيرة وبشفافية أكثر وبصدق أونق وبروح أصدق مع النفس والنفيس ومع الآخرين، لانزيف الوقائع بل لانستطيع إلا أن نقولها صراحة حتى نستطيع أن نستعين بأصدقاء لنا حتى وآخرون لا أريد أن أسمي غير أصدقاء لكي نرى مايعكس على ذواتهم وعلى أنفسهم وعلى فكرهم وعلى عقلهم وعلى وجدانهم ما يشعرون به تجاهنا، نخوض العملية الديمقراطية في مسارها الجديد الوحدوي منذ أن أعلنا الوحدة اليمنية المباركة واستعادتها في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، ولم نكن نحن اليمنيين على كل حال نخوض هذه التجربة التاريخية فرادة في التاريخ بل تجديداً للتاريخ وفي حقيقة الأمر قال تعالى «يا أيها الملأ أفتوني في أمري ماكنت قاطعةً أمراً حتى تشهدون» هذه كلمة نفخر بها نحن اليمنيين إذ انطلقت ملكة سبأ، صحيح الملأ اليمني قال لملكته ملكة سبأ «نحن أولو قوة وأولو بأس شديد والأمر إليك فانظري ماذا تأمرين» اعتزاز شديد لليمنيين بأنفسهم وبقوتهم، لكنهم فسروا تفسيراً رائعاً في التوازن بين الديمقراطية وبين القوة، بين الديمقراطية وبين الإرادة، بين الديمقراطية وبين العزيمة ولن أستكمل بقية ما جاء في الآية القرآنية «إن الملوك إذا دخلوا قرية»..

نجدد الديمقراطية

● في جيلنا هذا ونحن نجدد العملية الديمقراطية تزامنت الوحدة اليمنية التي قامت بعملية ديمقراطية واسعة، تعددية سياسية، حزبية.. عكس ما كان في ظل وضع شمولي نظام الحزب الواحد أو نظام التخوين لكل ماهو حزبي، ومع ذلك لم يكن أمام اليمنيين ولا قيادتهم الرائعة ممثلة في علي عبدالله صالح في عام ١٩٩٠م إلاّ أن يختاروا الطريق الوحيد نحو بناء سياسي ديمقراطي، عدا ذلك سيكون البناء طائفياً عشائرياً قبلياً فئوياً ربما شرائح اجتماعية مختلفة، صحيح، لاننكر التنوع، لكنا نقول أننا ينبغي أن نبدأ ونحن موحدون في التنوع ومتنوعون في الوحدة، هذا هو الذي ينبغي أن يكون، فقبلنا الديمقراطية تحت هذا المفهوم، وقبلها الشعب وأول يوم مارسها هو عندما نزل دستور الجمهورية اليمنية للاستفتاء، هؤلاء الذين يشاركون العملية الديمقراطية قالوا لا للدستور حينها لدستور الوحدة واليوم في ظل الديمقراطية وفي ظل الوحدة هم يمارسون الديمقراطية.. الأيام بيننا ونحن نعلم كل اليقين أن الشعب ليس له إلا يقين واحد، إن سبيلنا نحو الديمقراطية مهما كان الأمر، نتقبل من قال لا كما نتقبل من قال نعم في هذا الحال سارت الديمقراطية في انتخابات ١٩٩٣م وأنجزت مهمة وقال البعض فيها وهم طرف من أطراف العلاقة السياسية إنهم لايقبلونها لأنها ديمقراطية ميكانيكية عددية كيف تكون الديمقراطية على هذا النحو إن لم تكن هي عددية أنا لا استطيع أن أعطي إنساناً صوتين وإنساناً آخر ربع صوت أو نصف صوت أو أنه يشكل الناس على أساس نوعي حقوق الإنسان حقوق إنسانية، حقوق فردية، حقوق شخصية للناس كلها، لم ينتج عن هذا الموقف العربي هذا الموقف العدمي هذا الموقف الذي أريد به اجهاض الديمقراطية إلاّ في عام ١٩٩٤م في تلك الحرب ففشلت الحرب وظلت الوحدة وظلت الديمقراطية وظل الرهان عليهما من جميع أفراد الشعب وسارت العملية.. سارت سيراً طبيعياً وخضنا انتخابات ١٩٩٧م، قاطعها البعض وقبل بالمشاركة فيها البعض الآخر.. وسارت العملية سيراً طبيعياً، جاءت انتخابات رئاسية ١٩٩٩م، بعد تعديلات دستورية، جاءت انتخابات ٢٠٠١م ولأول مرة للسلطة المحلية وللمجالس المحلية تم انتخابات ثالثة برلمانية في ٢٠٠٣م، ونحن اليوم على مشارف يوم انتخابات تاريخي عظيم في يوم العشرين من سبتمبر هذه الصورة، هذا المشهد يحسب لليمنيين جميعاً دون امتياز.. يحسب لنا جميعاً لكنه أيضاً يحسب أكثر فأكثر للذين قادوا العملية بوضوح تام، بعزيمة تامة، بإرادة واضحة، بطريق سوي دون مواربة.

انتم اليوم تحضرون هذه الحركة التاريخية المشهد الراقي الحضاري ولكم الحق ان تقيموا ما ترونه عبر المصداقية وعبر الرؤى الكاملة وعبر الشاشات الواضحة والسماوات الواسعة والفضاءات المريحة دون قيد أو شروط.

انتخابات آمنة ومستقرة

● نؤكد لكم ان الحكومة قد اتخذت إجراءات كاملة بشأن تدابير أمنية صارمة لإجراء انتخابات آمنة ومستقرة، واتخذت بصدد ذلك أيضاً إجراءات أخرى قامت بها الأحزاب قبل بضعة أشهر وتبنت وثيقة تاريخية معروفة هي وثيقة «إعلان المبادئ» بيننا وبين الأحزاب، ونشرت وثيقة إعلان المبادئ وأكدنا في تلك الوثيقة باننا جميعاً ملتزمون بالنظام والقانون والدستور ان اللجنة العليا للانتخابات تتسلم إدارة عملية انتخابية كاملة دون أي تدخل واننا نساعدها في أجهزتنا الحكومية المختلفة من أجل الوصول إلى يوم ٢٠ سبتمبر بصورة آمنة، ولاينقص من عملنا هذا ماشاهدناه يوم الجمعة الماضي من محاولة لتدمير منشآتنا الاقتصادية في كل من مأرب وحضرموت، هذه تؤكد لنا يقيناً باننا جاهزون للتصدي لهذا الإرهاب، لهذه القوى الظلامية لهذه العدمية، لهذا التفكير المدمر، جاهزون لكي نكون على ثقة كاملة بشعبنا وبجماهيرنا وبإرادتنا.

عليكم ان تطمئنوا أنتم إلى حركتكم بأن تتحركوا في جو آمن تام بدون أية مخاوف.الرقابة الدولية قررناها بل دعيناها للمساهمة معنا والمشاركة في الرقابة من كل من يريد ان يقوم بهذه الرقابة بما فيها الرقابة المحلية أو الرقابة المشتركة بين الأحزاب وللرقابة كامل الحرية في التجوال، في السؤال، في البحث، في الرصد.. نحن الذين دعونا هذه المجاميع الكبيرة من المراقبين ورحبنا بهم ونتيح لهم على الدوام هذه الفرصة.

منافسة ووضوح

● وحول ما يميز الانتخابات الرئاسية والمحلية المقررة في الـ٢٠ من سبتمبر الجاري عن الانتخابات الرئاسية في عام ١٩٩٩م أوضح دولة رئيس الوزراء أنه في تجربة عام ١٩٩٩م تسابقت الأحزاب على تسمية الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية مرشحاً لها قبل أن يعلن المؤتمر الشعبي العام، شخصياً لم أكن مسروراً لأن الوقائع الملموسة بعد ذلك تمت وكان الإعلان لفظي للتمويه وخصوصاً وان الساحة في تلك الأيام كان منسحباً منها الحزب الاشتراكي، وكان الإعلان جاء من حزب الإصلاح، صحيح أصبح مرشح المؤتمر الشعبي العام بعد ذلك، بل هو مرشح الشعب، اليوم الوضع مختلف، اليوم خطوط الرؤى السياسية واضحة، ومعالم المواقف السياسية واضحة، والاجتماعية والثقافية، وبالتالي المواجهات لم تعد قائمة على المجاملات قائمة على مواقف سياسية صحيحة وبالتالي فإن درجة المنافسة في هذه الانتخابات درجة عالية من السخونة وعالية من الوضوح في المواقف فهذا هو الفرق.

● وقال باجمال: الحديث عن قضية الفساد هو حديث عن قضية الإدارة، والإدارة في اليمن عمرها حديث ليس قديماً بدءاً بالإدارة السياسية، التي استطيع ان أقول ان أكبر فساد في هذه البلاد كان بوجود التشطير أكبر فساد سياسي عرفته اليمن في كل تاريخها وكل أجيالها، التشطير لليمن كان فساداً كبيراً وخلق بناءات فكرية وسياسية واقتصادية تسبب هذا الفساد السياسي الذي عرفته اليمن، ولايمكن على الاطلاق ان نُحمل الاستعمار البغيض والأمامة فقط سبب التشطير لأنه حدث في عام ١٩٦٧م ان نال الجنوب استقلاله، لكن الفساد حصل بسبب أولاً هل هو طبيعي جداً أن يكون عندي حزب واحد، فساد، الأحادية فساد، البيروقراطية فساد، الشمولية فساد، هذا كله ميراث ورثناه لا استطيع ان اتعامل معه في خلال عشر سنوات أقول عشر سنوات عملياً، تراث تاريخي عمره عشرات السنين أريد أن قضي عليه خلال عشر سنين! أكبر فساد جرى بعد الوحدة وأخطره هو حرب عام ١٩٩٤م، ميزانية دولة بكاملها ليست موجودة، ذهبت ترسانة دولة من السلاح ليست موجودة، ذهبت، أين الفساد، سلاح تم تخبئته، تم بيعه، تم التعامل معه بطريقة أخرى، سلاح دولة بكاملها، هنا بدأت هذه العملية من ذاك الوقت، وبالتالي نحن اليوم، الذين يتذرعون بهذا الفساد هم الذين صنعوه أصلاً، نحن اليوم نعالج المشكلة التي ورثناها ونعالجها بقوة، نعالجها بقوة القوانين الشطرية التي ورثناها لازلنا حتى الآن نصنع قوانين جديدة لبناء دولة حديثة، قوانين تتعلق بالمناقصات التي ورثناها كما هي القانون المالي أخذناه وهو القانون الذي كان قبل الوحدة لأحد الشطرين وقانون المناقصات نفس الشيء، أي ان قوانين الوحدة الآن يجري تعديلها من أجل القضاء على هذه الظاهرة الموجودة طبعاً، التقاسم في الإدارة فساد، حدث تقاسم حزبي سياسي مناطقي اجتماعي.. الخ.. وصل التقاسم إلى الموظفين الصغار، فساد، عملت وظائف لناس لايستحقونها إرضاءً لبعضهم، فساد، هذه كلها الآن تجري فيها عمليات واسعة من أجل اجتثاث هذا الفساد، ولأول مرة حكومة تعلن رسمياً قبل ٦ سنوات بأنها سوف تجتث الفساد لكنها ليست بيد سحرية، الفساد هو نتاج ثقافة ونفسيات وتكنولوجيات موجودة لايمكن على الاطلاق ان تنتزعها من قلوب الناس فجأة، الفساد تستطيع أن تتعامل معه تعاملاً مختلفاً مع سيارة فاسدة أو تليفزيون فاسد تضع له قطعة غيار وتصلحه، المسائل تتعلق بالثقافة والوازع الديني والأخلاقي والقيمي.

هذه المسألة الأولى.. المسألة الثانية: نحن منذ حادثة «كول» ونحن في معركة شديدة في مواجهة الإرهاب، قلناها منذ أول اختطاف للملحق الثقافي في السفارة الأمريكية «ماهوني» قلنا ان هذه عملية إرهابية، قبل لنا حينها قبل أن يُصدر الإرهاب وقبل أن يُكوّن تكوينات مختلفة، قالوا لا هذه نتائج عمليات إدارية ركيكة عندكم ونتائج ضعف الديمقراطية ونتائج ضعف الإدارة، المسألة ليست بهذا الشكل.في عام ١٩٩٨م حتى عام ٢٠٠٠م، جرت عمليات في أبين ثم في عدن، ثم «ليمبورج» في المكلا ثم جاء بينهما ١١ سبتمبر فإذا العالم كله يتحدث عن الإرهاب، قلنا أليست الظاهرة ظاهرة دولية وليست محلية وليست دينية وليست عرقية وليست ذات دماء معينة اختلطت فيها كل شيء أليست ظاهرة صُنعت في مكان وكانت داخل القمقم، ثم من ذا الذي نزع غلاف القمقم والعفريت منه ومن يدخله بعد ذلك.

هكذا حصل لكننا وجدنا أنفسنا أمام وضع لدينا خبرة فيه فتعاملنا معه، ولازلنا نتعامل معه فأقمنا جملة من الإجراءات أعدنا خططنا الأمنية، أعدنا حتى تركيبة التفكير الداخلي عندنا، أعدنا أيضاً علاقاتنا مع الخارج بالنسبة لموضوع الصدام والصراع مع

نقوم الآن بعملية إعادة بناء الإدارة الاقتصادية والقانونية في اليمن.. والجمارك.. والضرائب.. والاستثمار.. والمناطق الحرة.. والمناقصات.. والأسس المالية والاحصائية.. والمقاييس

الإرهاب شبكة من العلاقات اللوجستية المختلفة أقمناها مع جيراننا كلهم.. الإرهاب هو عملية شبكة خطر علينا كلنا، ضد الحياة ضد الإنسان، ضد كل إنسان لايفرق بين شيء، لهذا كان على الدوام في جدول أعمال الحكومة، في جدول أعمال مجلس الدفاع الوطني الأعلى قضية مكافحة الإرهاب، ولهذا جاءت خطة الانتشار الأمني في جميع مناطق الجمهورية.

يريدونها فوضى

● ورداً على سؤال حول ما تروج له المعارضة بشأن الانتخابات قال الأخ عبدالقادر باجمال رئيس مجلس الوزراء إن هذه: اسطوانات تسمعونها ليس في اليمن، لكن ستسمعونها في جميع أنحاء الدنيا بين المعارضة والسلطة، في لبنان نفس الشيء وفي أفريقيا نفس الشيء، وفي كل مكان، وفي أي مكان تجري فيه عملية ديمقراطية، العملية الديمقراطية إشكاليتها في أن هناك أناساً لايريدونها أصلاً، ليس لأنهم يريدونها أن تكون لهم، أن تكون الكعكة كاملة لهم، هناك فرق، لايريدون ديمقراطية يريدونها فوضى يلجأون إلى اتهامات من نوع التزوير في اللوائح الانتخابية، نحن كان يمكننا أن نرفض كل طلبات المعارضة، ومع ذلك أنا قدت شخصياً حوارات على مدى أشهر طويلة وبصبر شديد من أجل ان نصل إلى طلبات معقولة، نزيد في اللجنة العليا للانتخابات اثنين من المعارضة نصبح نحن أصحاب الأغلبية أكثر من ٣٣٥ شخصاً في مجلس النواب حاصلين على خمسة أعضاء من بين تسعة، هكذا الديمقراطية في أي بلد آخر لايأخذ أحد إلا على حسب نسبته في البرلمان أو نسبة الأصوات التي أخذها، ومع ذلك تسامحنا حتى لايقول قائل إننا أنانيون، نحن نريد ان نسعى نحو تحقيق توافقات حقيقية، وليست مناكفات عدمية.. تزوير اللوائح الانتخابية كلام لايستطيع ان يثبت أحد شيء وهو موجود أمام القضاء لن يستطع أن يثبت أحد شيء إلاّ أنهم تعرفوا على القوائم فوجدوا ان هناك قوائم فيها أسماء مكررة، وهذه تحدث، ومنها صغار سن ٢٤٠ ألف اسم شطب، بغض النظر من أين «جاءوا» تركنا الأمر للقضاء وأحلنا الموضوع للنيابة العامة لم تعترض الحكومة، ولا أحد قال ان هذا العمل لانريده، قلنا أبداً القضاء حكم بيننا، أحلناها للقضاء، وكان أفضل شيء بدل من ان يرموا بالتهمة رأساً يذهبون للقضاء، ويضعون التهمة هناك ويصدر للقضاء قراره، بدلاً من ان الفكرة أو التهمة تصاغ باعتبارها مجرد دعاية انتخابية أو مجرد تهمة تشكيكية، لماذا هناك قضاء، حدد القانون والنظام كامل الإجراءات اللازمة حول التشكيك بأي شيء، أنا أقول بصراحة ان ربع مليون يشطبون باعتبارهم إما صغار سن أو سجلوا أنفسهم مرتين هذا يعني ان القضاء مارس صلاحيات كاملة فلماذا القول بهذا الكلام طالما القضاء أصدر قراره وقبلناه.. لولم نقبله لكان الأمر مختلف، قبلنا برضى تام لأننا نعرف أن أغلبيتهم من الطرف الآخر.

● ولفت رئيس الوزراء في معرض رده على سؤال حول علاقة اليمن بجيرانه إلى أن: الهموم المشتركة بين اليمن وجيرانه وهي الهموم الأمنية هي هموم استراتيجية، هموم تاريخية تنطلق ليس من حاضرنا بل تتواصل مع مستقبل أجيالنا، ماهو مصير هذه الأمة في هذه المنطقة الحرجة من العالم، ولأنها حرجة كانت دائماً مستهدفة من قوى الإرهاب كما سمعت من الظواهري، نحن نعتبر أنفسنا عندما قال الظواهري هذا الكلام بأنه يريد ان يوجه ضربته إلى دول الخليج يعني دول العالم كله، دول الخليج دول مسلمة، العالم كله يتعامل مع بعضه البضع لاتوجد فقط شركة أمريكية في الخليج، ولاتوجد فقط شركة أمريكية في أي مكان، موجودة في العالم كله، القضية الأساسية هي حياة البشر، حياة الناس، واضح جداً ان الذي قُتل يمني وأن المنشآت يمنية، بل يمنية مملوكة ١٠٠٪ ليست مشتركة مع شركة أجنبية كما هو الحال في مأرب لأن الشركة الأجنبية قد تُركت.. الظاهرة الإجرامية الإرهابية ظاهرة ضد الحياة هكذا ينبغي أن نتعامل معها وبالتالي نحن محبو الحياة وينبغي أن نتعامل معها ببقظة كبيرة، ونرتب أنفسنا على شيء رئيسي وهو ان مواجهة مثل هذه الظاهرة ينبغي أن لاتكون فقط مواجهة كاحتياطيات أمنية واحترازات وثكنات عسكرية ومظاهر بوليسية، ليست هكذا القضية تبدأ من مسألة أكثر عمقاً وهي قضية التعليم، قضية الثقافة، قضية التوجية والإرشاد الديني هذه القضية هي الكبيرة لأنهم إذا لم يجدوا شباباً مفرغين من هذه القيم الإنسانية والدينية والاجتماعية والقيمية ملأوها بقيم عدمية، بقيم تدميرية.كيف نستطيع ان نخلق جيلاً كاملاً متماسكاً يمتلك ثقافة وطنية وقومية وإنسانية واجتماعية، هذه مهمتنا، أنا كل ما أرجوه من التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي أن نبذل جهداً كبيراً في ميدان التعليم وميدان الثقافة في أوساط الأجيال والشباب، لايكفي على الاطلاق ان نلعب كرة مع بعضنا بعضاً هذه ليست فقط بناء الشباب، ينبغي ان نبني أنفسنا ثقافياً وعقائدياً بناءً حقيقياً.

وقال باجمال: هل الحكومة مارست عملاً يجعل الفرص غير متساوية وغير متاحة للناخبين، مضايقات إعلامية، مساحات إعلامية، مساحات في التلفزيون في الإذاعة، في الصحف، لو عدت إلى عدد الصحف التي تصدر لصالح المعارضة لوجدتها أكثر من الصحف التي تصدر لصالح السلطة، ولو حسبت لغوياً عدد الكلمات التي تهاجم الحكومة وحسبتها بالكمبيوتر ستحصل على شيء مخيف من قاموس لم نعهده على الاطلاق في حياتنا السياسية.

● وبالنسبة للسياح الفرنسيين المختطفين أوضح دولة رئيس الوزراء أن الموضوع ليس معقداً كما ينظر إليه البعض، وهم في حالة جيدة، نتواصل مع الحكومة الفرنسية، الفرنسيون لايريدون ان نتدخل تدخلاً عسكرياً قوياً حتى لايكون هناك رد فعل، سوف يخرجون سالمين كما هو معتاد، الأمور ليست على ذلك النحو من التعقيد ولانستطيع ان نقارن حادثة إرهابية حصلت في حضرموت بمقارنة خطف لها حالة خاصة ولها وضع خاص وربما لها وضع اجتماعي أكثر منه وضع سياسي.

نريد اندماجاً لاتأهيلاً

● وحول دوافع العمليتين الإرهابيتين الفاشلتين أكد باجمال أن: الدوافع واضحة ولا تحتاج إلى تفسير كثير، تدمير الأمن الاستقرار الاقتصاد، ايقاف التنمية، واضحة بما معناه تدمير الحياة.. أكبر من هذا عنوان لا أستطيع أن أقول.. هناك أناس عندهم انفجارات داخلية جهنمية نفسية وعقلية، ولهذا قلت قضية التعليم وقضية الثقافة، قضية مهمة جداً وقضية مهمة إلى أبعد الحدود، ولهذا ركزت على أن علاقاتنا مع مجلس التعاون الخليجي ليست مجرد علاقات اقتصادية إننا نستقدم مستثمرين لليمن فقط، نعم نريد استثمارات ونراهن على سد فجوات كبيرة في التنمية تصل إلى حوالي ٤٨ مليار دولار، للخطة الخمسية القادمة، نريد هذا التعاون، نريد أن ننهض باوضاع شعبنا نريد أن ننمي اليمن، نريد اندماج وليس مجرد إعادة تأهيل وقلتها في ندوة اشترك فيها معنا مفكرون وسياسيون قبل ثلاثة أسابيع تقريباً، قلتها بصريح العبارة نريد اندماج حقيقي فكري سياسي اقتصادي منهجي في علاقاتنا في كافة الأمور في التجارة.. ولهذا نحن الآن نقوم بعملية إعادة بناء الإدارة الاقتصادية في اليمن الإدارة القانونية الجمارك، الضرائب، الاستثمار، المناطق الحرة، المناقصات، الأسس المالية والاحصائية، والمقاييس والمعايير، كلها بنيناها من أجل نحن بإرادتنا ان نكون جزءاً من عملية تاريخية جماعية للجزيرة العربية.

● وأضاف باجمال: نحن لم نتهم أحداً حتى هذه اللحظة، ونحن سائرون في عملية التحقيقات والحقيقة سوف تكشف في حينها عندما تصبح ناضجة وصحيحة وبدون أي لبس، فيما يتعلق بعلاقتنا مع مجلس التعاون الخليجي والحديث عما يسمى بالفجوة السياسية الديمقراطية، والفجوة المالية الاقتصادية من السهل، وأنا قلتها من السهل ان الفجوات المالية والاقتصادية يمكن ان يجري التعامل معها بأكثر من بديل، وضمن البديل الأساسي والجوهري القوى المالية لمجلس التعاون الخليجي، لكن أيضاً هناك قوى دولية أخرى إذا ما تعاملنا معها لديها مال كثير ومالنا العربي ليس بالقدر الكافي بالنسبة لإمكانات العالم لو نظرنا للأمور بنظرة أوسع لكن الأقربون أولى بالمعروف وبالتالي فأنا أتصور انه لاتوجد فوارق إذا عملنا في بداية الأمر على ما يسمى بالتوافقات، التي نستطيع أن نتواصل من خلالها لكي نضع قواعد العمل المشترك اقتصادياً وتنموياً واستثمارياً في المنطقة وكذلك هناك قضية أخرى هي قضية لاتهم اليمن وحدها، قضية التعليم، وبالتالي نكرس جهداً آخر في التنمية البشرية لأننا نحن أيضاً لدينا انفجار سكاني يصل معدل النمو فيه إلى ٣٪ اليمن لاتستطيع ان تدعي وحدها بأنها مارست الديمقراطية دون غيرها، شهدت الكويت من يوم الاستقلال أيضاً عملية ديمقراطية.. إن ما حصل تقدم في إطار مايمكن ان نسميه الثورة الديمقراطية الجديدة.. ربما تكون هناك عملية مصالحة أو مزاوجة بين الثروة والديمقراطية وليس بينهما أي تناقض على الاطلاق نحن اليمنيين نقدم على هذا لا لنحرج أحداً، لأننا بحاجة لهذا الشيء ولأننا اخترناه من أنفسنا، والآخرون سيكتشفون أيضاً تدريجياً ومن ذات أنفسهم ولا أقول سيفرض عليهم، انهم أيضاً محتاجون إلى جيل آخر يعبئ فراغه السياسي بالديمقراطية ولا يعبأ بفراغ آخر مدمر ومحطم للحياة.

تعديلات دستورية

● وحول التعديلات الدستورية المطروحة في برنامج الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية مرشح المؤتمر الشعبي العام أوضح الأخ عبدالقادر باجمال: إن مقاصد التعديل الدستوري موجودة سابقاً لأن العملية الديمقراطية محكومة بعملية دستورية قانونية، ولانستطيع ان نقوم بعملية عفوية فطرية فيها شيء من الهواية لا عملية ديمقراطية ينبغي ان تتوافق تماماً مع متطلبات الظرف الملموس..أنا أقول ان سبع سنوات لرئاسة الجمهورية يمكن تقليصها إلى خمس سنوات كما قال الأخ الرئيس وأوردها في برنامجه، أن يكون لدينا في المصفوفة التي أقرتها الحكومة قبل سنة تقريباً سميناها مصفوفة الإصلاحات الشاملة، سياسية، اقتصادية، ثقافية، تنموية، كاملة، اقررنا في هذه المصفوفة أولاً غرضين اي أن يكون مجلس الشورى مجلساً منتخباً مباشراً متساوياً في العضوية لجميع المحافظات مهما كان عدد سكانها، وهذا يتبعه بالضرورة تعديل أساسي في قانون السلطة المحلية وفي الممارسة الخاصة بالسلطة المحلية لأنها أول دورة لها ومع ذلك كان عملها بالنسبة للصادقين الواقعيين الذين ينظرون للأمور بشكل موضوعي أنها قامت بعمل غير عادي على الأقل انها قامت بدور ديمقراطي في حياتها الداخلية بالإضافة إلى أنها تولت نيابة عن السلطة المركزية أمور التنمية المحلية.

مشاركة المرأة

● وفيما يتعلق بمشاركة المرأة قال رئيس الوزراء: إن المؤتمر الشعبي العام عندما عقد مؤتمره السابع قرر ان يدخل غمار العملية السياسية بشقيها الرجالي والنسائي والا يترك المرأة بعيدة عن المشاركة ودرسنا هذه العملية وقدمت ورقة معروفة ومنشورة يضع المؤتمر على نفسه ان يشرك في هيئاته بنسبة ١٥٪ من النساء في المناصب القيادية وفي التشكيلات كلها وكان لدينا نظام قد أقررناه أسمه نظام إعادة الهيكلة داخل المؤتمر الشعبي العام يضم المرأة واشراكها في كل مستويات التنظيم محلياً على مستوى المركز والمديرية والمحافظة ثم على مستوى اللجنة الدائمة، واللجنة العامة ولجان الرقابة التنظيمية ولأنها تجربة أولى خصصنا صناديق للمرأة ولانتخب فيه إلاّ امرأة يعني حصة «كوتا» ١٥٪ وحاولنا في وثيقة إعلان المبادئ ان نصل عن طريق الحوار بيننا وبين أخوتنا في أحزاب المعارضة لتمرير حصة نشترك فيها كلنا ونفرغ دوائر كاملة في المحليات للمرأة، لم يتفقوا معنا، بل ربما بعضهم تنصلوا من تأييدهم لبعض النساء عندما تقدمن للانتخابات، على كل حال لازالت قضية المرأة واحدة من القضايا الحضارية التاريخية المعاصرة في مجتمعنا العربي ككل.. وهذا ما ينبغي ان ننتبه له، لكنها في بداياتنا كما في بدايات العالم كله فرضت المرأة بقوة القانون أو بقوة القرار السياسي أتاحت العملية التاريخية تدريجياً لنفسها أن تسير بشكل طبيعي لكنها تظل عملية تاريخية اقتصادية، اجتماعية، ثقافية مهنية أيضاً لأن دور المرأة في العمل مهم جداً، ولهذا عند التشكيل الأخير للحكومة احتضنا سيدتين في وزارة حقوق الإنسان وفي وزارة الشئون الاجتماعية والعمل، ليس مضاهاة لأحد ولكن نريد أن نعلم الناس ونتعلم جميعاً بهذا القبول للمرأة.